

مطبوعات دار الحديث والسنة ( ١٧ )

# بطلان النكاح بغير ولي

تأليف

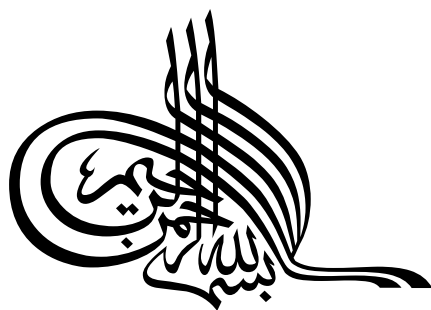
الشيخ نور علي جامع

محفوظ  
جميع الحقوق

الطبعة الأولى ١٤٣٨ هـ

دار الحديث والسنة

مقديشو - الصومال





## المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ  
شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ،  
وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا  
شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ  
مُسْلِمُونَ﴾ <sup>(١)</sup>.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا  
زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ۖ وَالْأَرْحَامَ  
إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ <sup>(٢)</sup>.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ يُصْلِحْ لَكُمْ

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٠٢ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ١ .

أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ<sup>١</sup> وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا<sup>(١)</sup>.

أما بعد، فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

قال الله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ<sup>(٢)</sup>﴾.

قال الإمام القرطبي - رحمه الله - : «ودلت الآية على ترك اتباع الآراء مع وجود النص»<sup>(٣)</sup>.

وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي

(٣) سورة الأحزاب ، الآية : ٧٠ - ٧١.

(٢) سورة الأعراف، الآية : ٣.

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٧ / ١٦١).

وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴿١﴾.

قال الإمام الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في تفسير هذه الآية: «هذه أكبر نعم الله ﷻ على هذه الأمة، حيث أكمل تعالى لهم دينهم، فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبي غير نبيهم صلوات الله وسلامه عليه؛ ولهذا جعله الله خاتم الأنبياء، وبعثه إلى الإنس والجن، فلا حلال إلا ما أحلّه، ولا حرام إلا ما حرّمه، ولا دين إلا ما شرعه، وكل شيء أخبر به فهو حق وصدق، لا كذب فيه ولا خلف...».



## اشتراط الولي في النكاح

اتفق العلماء على أن للمرأة ولياً، ثم اختلفوا في اشتراطه، فذهب جمهور أهل العلم إلى اشتراط الولي في النكاح، وقالوا: «لا نكاح إلا بولي».

وخالفت طائفة من الفقهاء رأي الجمهور، فقالوا: «إذا تزوّجت بغير إذن وليّها كفوّاً لها، فالنكاح جائز»، وهذا هو قول أبي حنيفة والشعبي والزهري وغيرهم.

وإذا وقع التنازع وجب الرجوع إلى الكتاب والسنة، ولا يجوز التعصّب لمذهب، أو تتبّع زلّات العلماء؛ لأن العلماء غير معصومين، بل هم عرضة للخطأ والسهو، فتقع منهم الزلّات والأخطاء، كما قال النبي ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثمّ أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثمّ أخطأ فله أجر»، متفق عليه.

فإذا ثبت هذا؛ فلا حجة في أحد خالف قوله السنة.



ورد في رسالة الإمام الشافعي - رحمه الله - : «أما ما دلت عليه السنة فلا حجة في أحد خالف قوله السنة، ولكن اذكر من خلافهم ما ليس فيه نصُّ سنةٍ مما دُلَّ عليه القرآن نصًّا واستنباطًا، أو دُلَّ عليه القياس»<sup>(١)</sup>

وقال أيضًا: «أجمع الناس على أن من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ ، لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس»<sup>(٢)</sup>.

ولكن زلَّات العالم وأخطاه تصير فتنة لطائفتين:  
الأولى: طائفة تذمه وتخطئه، بل تُحيل حسناته سيئاتٍ.  
الثانية: طائفة تعظم ذلك العالم، وتجعل أقواله كلّها صوابًا لا يحتمل الخطأ، بل تصوِّبه وتجعل سيئاته حسناتٍ.

---

(١) الرسالة للإمام الشافعي: (ص ٥٧٦)، تحقيق وشرح: محمد شاكر، ط: دار الكتب العلمية.

(٢) إعلام الموقعين: (ج٢، ص ٣٦٣ - ٣٦٤).

والحق بين الطائفتين.

قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - : «إن زلّة العالم لا يصح اعتمادها من جهة ولا الأخذ بها تقليداً له؛ وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع، ولذلك عُدَّت زلة، وإلا فلو كانت معتدّاً بها لم يجعل لها هذه الرتبة، ولا يُنسب إلى صاحبها الزلل فيها، كما أنه لا ينبغي أن يُنسب صاحبها إلى التقصير، وألاً يُشنع عليه بها، ولا يُنتقص من أجلها، أو يُعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحثاً، فإن هذا كلّه خلاف ما تقتضي رتبته في الدين»<sup>(١)</sup>.

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - : «من له علمٌ بالشرع والواقع يعلم قطعاً أنّ الرجل الجليل الذي له في

---

(١) الموافقات للشاطبي: (ج ٥ ، ص ١٣٦-١٣٧)، الناشر: دار ابن عفان وابن القيم.

الإسلام قدم صالح، وأثَّارُ حسنة، وهو من الإسلام وأهله  
بمكان، قد تكون منه الهفوة والزلة، هو فيها معذور، بل  
مأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر  
مكانته ومنزلته في قلوب المسلمين»<sup>(١)</sup>.

وأعظم وأشر من هذين الطائفتين: فرقةٌ تَتَّبِعُ رُخْصَ  
العلماء ولا يهتمها إلا ما وافق هواها.

وكل مخالف لهدى النبي ﷺ متبع لهواه، قال تعالى:  
﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ  
اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيٍ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال سليمان التيمي - رحمه الله - : «إن أخذت برخصة  
كل عالم اجتمع فيك الشر كله».

قال الإمام ابن عبد البر - رحمه الله - عقب هذا الكلام -

(١) إعلام الموقعين: (ج٣، ص: ٩٥).

(٢) سورة القصص، الآية: ٥٠.

: «هذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً».

وقال الإمام الأوزاعي - رحمه الله - : «من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام»<sup>(١)</sup>.



---

(١) جامع بيان العلم وفضله للإمام ابن عبد البر : (ج٢، ص : ٩١ - ٩٢).

## أدلة الجمهور

استدلَّ الجمهور على ما ذهبوا إليه بأدلة منها:

أولاً: الكتاب

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>.

قال الإمام ابن جرير الطبري - رحمه الله -: «يقول تعالى ذكره: قد علمنا ما فرضنا على المؤمنين في أزواجهم إذا أرادوا نكاحهن مما لم نفرضه عليك، ومما خصصناهم به من الحكم في ذلك دونك، وهو أننا فرضنا عليهم أنه لا يحل لهم عقد نكاح على حرة مسلمة إلا بولي عصبه وشهود عدول، ولا يحل لهم منهن أكثر من أربع حرائر».

وقال أيضاً: «حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥٠.

سعيد، عن قتادة: قوله: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾، قال: كان مما فرض الله عليهم ألا تزوج امرأة إلا بولي وصادق عند شاهدي عدل، ولا يحل لهم من النساء إلا أربع وما ملكت أيماهم»<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعَنَ أَجَلُهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرْضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٢)</sup>.

روى ابن جرير في تفسيره لهذه الآية بسنده عن معقل بن يسار قال: «كانت لي أخت تُخطب وأمنعها، حتى خطب إلي ابن عم لي فأنكحتها، فاضطجبا ما شاء الله، ثم إنه طلقها طلاقاً له رجعة، ثم تركها حتى انقضت عدتها، ثم خطبت

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: (ج ١٢، ص ٣٠)، ط: دار الفكر.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

إِلَيَّ، فَأَتَانِي يَخْطُبُهَا مَعَ الْخُطَّابِ، فَقُلْتُ لَهُ: خُطِبْتُ إِلَيَّ  
فَمَنْعْتُهَا النَّاسَ فَأَثَرْتُكَ بِهَا، ثُمَّ طَلَّقْتُ طَلَاقًا لَكَ فِيهِ رَجْعَةٌ،  
فَلَمَّا خُطِبْتُ إِلَيَّ أَتَيْتَنِي تَخْطُبُهَا مَعَ الْخُطَّابِ، وَاللَّهُ لَا  
أُنْكِحُكَهَا أَبَدًا»<sup>(١)</sup>.

ثم قال: «وفي هذه الآية الدلالة الواضحة على صحة قول  
من قال: لا نكاح إلا بوليٍّ من العصبَةِ؛ وذلك أن الله تعالى  
ذَكَرَهُ مَنَعَ الْوَلِيِّ مِنْ عَضْلِ الْمَرْأَةِ إِنْ أَرَادَتِ النِّكَاحَ، وَنَهَاهُ عَنْ  
ذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ لِلْمَرْأَةِ إِنْكَاحُ نَفْسِهَا بِغَيْرِ إِنْكَاحٍ وَلِيِّهَا إِيَّاهَا، أَوْ  
كَانَ لَهَا تَوَلِيَّةٌ مَنَ أَرَادَتِ تَوَلِيَّتَهُ فِي إِنْكَاحِهَا، لَمْ يَكُنْ لِنَهْيِ  
وَلِيِّهَا عَنْ عَضْلِهَا مَعْنَى مَفْهُومٍ؛ إِذْ كَانَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى  
عَضْلِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مَتَى أَرَادَتِ النِّكَاحَ جَازَ لَهَا  
إِنْكَاحُ نَفْسِهَا أَوْ إِنْكَاحُ مَنْ تَوَكَّلَهُ إِنْكَاحِهَا، فَلَا عَضْلَ هُنَاكَ

---

(١) رواه البخاري: برقم: (٤٥٢٩).

من أحد، فينهي عاضلها عن عضلها.

وفي فساد القول بأن لا معنى لنهي الله عما نهى عنه، صحة القول بأن لولي المرأة في تزويجها حقاً لا يصح عقده إلا به، وهو المعنى الذي أمر الله به الولي من تزويجها إذا خطبها خاطبها ورضيت به، وكان رضاء عند أوليائها، جائزاً في حكم المسلمين لمثلها أن تنكح مثله، ونهاه عن خلافه من عضلها ومنعها عما أرادت من ذلك وتراضت هي والخاطب به»<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ وَلَا مُمْسِكَةً حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) (ج٢، ص: ٩٦٢) دار الفكر.

(٢) سورة البقرة، الآية : ٢٢١.



قال الإمام القرطبي - رحمه الله - : «في هذه الآية دليل بالنص على أن لا نكاح إلا بولي».

قال الإمام محمد بن علي بن حسين - رحمه الله - :  
«النكاح بولي في كتاب الله»، ثم قرأ: ﴿وَلَا تُنكِحُوا  
الْمُشْرِكِينَ﴾.

وقال الإمام المزني - رحمه الله - في مختصره: «قال الشافعي - رحمه الله - : فدل كتابُ الله ﷻ وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام على أن حقاً على الأولياء أن يزوّجوا الحرائر البوالغ إن أردن النكاح ودعون إلى رضا، قال تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعْنَ أَجْلُهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(١)</sup>، قال: وهذه آية في كتاب الله تعالى دلالة على أن ليس للمرأة أن تتزوج بغير ولي».

---

(١) سورة البقرة، الآية : ٢٣٢.

ثم ذكر سبب نزول الآية المذكور آنفاً، ثم قال: «وروت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل» ثلاثاً». ثم قال: «وفي ذلك دلالات، منها: أن للوليِّ شركاً في بُضعها، لا يتم النكاح إلاّ به، ما لم يعضلها»<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «اتفق أهل التفسير على أن المخاطب بذلك (الأولياء)، ذكره ابن جرير وغيره»<sup>(٢)</sup>.

وقال الحافظ أيضاً - بعدما ذكر سبب نزول الآية المذكورة -: «وهي أصرح دليل على اعتبار الوليِّ، وإلا لما كان لعضله معنى، ولأنها لو كان لها أن تزوّج نفسها لم تحتج

---

(١) مختصر المزني: (ص ٢٦٤).

(٢) فتح الباري، (كتاب التفسير)، برقم الحديث: (٤٥٢٩).

إلى أخيها، ومَنْ كان أمره إليه لا يقال: إن غيره منعه منه،  
وذكر ابن المنذر أنه لا يُعرف عن أحد من الصحابة خلاف  
ذلك»<sup>(١)</sup>.

ثانياً: الأدلة من السنة

الدليل الأول:

قول عمر رضي الله عنه لعثمان رضي الله عنه بعد أن تأيَّمت حفصة رضي الله  
عنها من ابن حذافة السهمي رضي الله عنه: «إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ»  
رضي الله عنها، وقال أيضاً لأبي بكر رضي الله عنه: «إِنْ شِئْتَ زَوَّجْتُكَ  
حَفْصَةَ»، إلى أن قال: «ثُمَّ خَطَبَهَا النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وآله فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ...»  
إلخ<sup>(٢)</sup>.

(١) فتح الباري: (كتاب النكاح) برقم الحديث: (٥١٣٠).

(٢) رواه البخاري: برقم: (٥١٢٢).

قال الإمام ابن المُلقّن - رحمه الله - في شرحه على البخاري: «فصل: في عقد عمر على حفصة رضي الله عنهما دونها، دليل على أنه ليس للبالغة تزويج نفسها دون وليها، ولو كان ذلك لها لم يكن الشارع<sup>(١)</sup> يدع خطبة حفصة إلى نفسها إذ كانت أولى بنفسها من أبيها، ويخطبها إلى من لا يملك أمرها ولا العقد عليها»<sup>(٢)</sup>.

### الدليل الثاني:

إخبار عائشة رضي الله عنها «أن النكاح في الجاهليّة كان على أربعة أنحاء: فنكاحٌ منها نكاحُ النَّاسِ اليومَ؛ يخطُبُ الرجلُ إلى الرجلِ وَلِيِّتُهُ أو ابنته فيُصدِّقُها ثُمَّ يَنكِحُها...»، إلى أن قالت: «فَلَمَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِالْحَقِّ هَدَمَ نِكَاحَ الْجَاهِلِيَّةِ

(١) يجوز إطلاق لفظ الشارع على النبي ﷺ مع خلاف.

(٢) التوضيح شرح الجامع الصحيح: (ج٤ ص ٣٩٨-٣٩٩)، دار النوادر، وزارة الأوقاف، دولة قطر.

كَلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ الْيَوْمَ»<sup>(١)</sup>.

### الدليل الثالث:

حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِيَّ»<sup>(٢)</sup>.

### الدليل الرابع:

حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(١) رواه البخاري برقم: (٥١٢٧) دار النور.

(٢) رواه أحمد برقم: (٨٣٦٤)، و أبو داود برقم: (٢٠٨٥)،  
والترمذي برقم: (١١٢٦)، وقال: حديث حسن. وابن ماجه برقم:  
(١٨٨١)، وابن أبي شيبة برقم: (١٦١٨٦)، وصححه عبد  
الرحمن بن مهدي، كما في إرشاد الفقيه (١٤٥/٢) لابن كثير،  
وأحمد وابن معين كما في النجم الوهاج (٦٥/٧)، وابن المديني  
وابن حبان كما في بلوغ المرام برقم: (٢٩٦)، والبخاري كما في  
السنن الكبرى للبيهقي (١٠٢/٧)، والقرطبي في المفهم  
(١١٦/٤)، وابن الملقن في البدر المنير (٥٤٣/٧).

«أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: الآثار الواردة في اشتراط الولي في النكاح

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِي»<sup>(٢)</sup>.

وقال علي رضي الله عنه: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِي، وَلَا نِكَاحَ إِلَّا

(١) رواه أحمد برقم: (١٤٠٢)، وأبو داود برقم: (١٠٨٣)، والترمذي برقم: (١١٢٧)، وقال: حديث حسن. وابن ماجه برقم: (١٨٧٩)، وابن أبي شيبة برقم: (١٦١٦٧)، والشافعي في الأم (٣/ ١٨٥)، وصححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم كما في البلوغ المرام (ص ٢٩٧)، والقرطبي في المفهم (٤/ ١١٦)، وابن الملتن في البذر المنير (٧/ ٥٥٣)، والحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ١٠١).

(٢) ابن أبي شيبة (٩/ ٣٥).

بشهود»<sup>(١)</sup>.

وعن علي عليه السلام أنه قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، لَا نِكَاحَ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّ»<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّ أَوْ سُلْطَانٍ»<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا؛ فَإِنَّ الزَّانِيَةَ تُنْكَحُ نَفْسَهَا»<sup>(٤)</sup>.

وقد صَحَّ اشتراط الولي في النكاح عن ابن سيرين، وجابر بن زيد، والزهري.

(١) ابن أبي شيبة (٣٦/٩)، والبيهقي في السنن الكبرى برقم: (١٣٩٤١).

(٢) قال البيهقي: هذا إسناد صحيح، (ج٧ ص: ١١١).

(٣) رواه البيهقي (ج٧ ص ١١٢).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (ج٦، ص ٢٠٠).

## رابعاً: أقوال أهل العلم

قال الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - في «الرسالة»: «كُلُّ النِّسَاءِ مُحَرَّمَاتُ الْفُرُوجِ إِلَّا بَوَاحِدٍ مِنَ الْمَعْنِيِّينَ: النِّكَاحُ، وَالْوَطْءُ بِمَلِكِ الْيَمِينِ، وَهُمَا الْمَعْنِيَانِ اللَّذَانِ أَذِنَ اللَّهُ فِيهِمَا، وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ النِّكَاحُ الَّذِي يَحِلُّ بِهِ الْفَرْجُ الْمَحْرَمُ قَبْلَهُ، فَسَنَّ فِيهِ وَلِيًّا وَشَهِودًا وَرِضًا مِنَ الْمُنْكَوْحَةِ الثَّيِّبِ، وَسُنَّتَهُ فِي رِضَاهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ بِرِضَا الْمُتَزَوِّجِ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا جُمِعَ النِّكَاحُ أَرْبَعًا: رِضَا الْمَرْؤَةِ الثَّيِّبِ، وَالْمَرْؤَةِ، وَأَنْ يُزَوَّجَ الْمَرْأَةُ وَلِيُّهَا بِشَهِودٍ، حَلَّ النِّكَاحَ، إِلَّا فِي حَالَاتٍ سَأَذْكُرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَإِذَا نَقَصَ النِّكَاحَ وَاحِدٌ مِنْ هَذَا، كَانَ النِّكَاحُ فَاسِدًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْتِ بِهِ كَمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ الْوَجْهَ الَّذِي يَحِلُّ بِهِ



## النكاح<sup>(١)</sup>.

والحالات التي ذكرها هي: النساء المحرمات بالنسب،  
أو الرضاع، أو المصاهرة، أو مَنْ لا يجوز جمعهن.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «... قد  
دَلَّ عليه القرآن - يعني الولي - في غير موضع، والسَّنة في غير  
موضع، وهو عادة الصَّحابة، إنما كان يزوّج النساء الرجال، لا  
يُعرفُ أنَّ امرأةً تزوّج نفسها. وهذا ممَّا يُفرِّقُ فيه بين النِّكاحِ  
ومُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ؛ ولهذا قالت عائشة: «لا تزوّج المرأةُ  
نَفْسَهَا»...»<sup>(٢)</sup>.

ثم ذكر الآيات التي تدل على اشتراط الولي.



(١) الرسالة: (ص ٣٧٢).

(٢) مجموع الفتاوى (ج-٣٢ ص ١٣١).

## من هو الولي؟

الأولياء في النكاح هم عصبتها الذكور، ومما يدل على ذلك حديث معقل بن يسار السابق، وقوله ﷺ: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل»<sup>(١)</sup>.

ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ أضاف الولي إلى المرأة، فهو ولي خاص، لا كلُّ من أرادت توليته في إنكاحها أو توكيله.

قال الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى-: «ولا ولاية لأحدٍ مع أبٍ، فإذا مات فالجدُّ أبو الأب، فإذا مات فالجدُّ أبو الجدِّ؛ لأنَّ كلَّهم أبٌّ، وكذلك الآباء، وذلك أنَّ المزوَّجة من الآباء وليست من الإخوة، والولاية غيرُ الموارِيث، ولا ولاية لأحدٍ من الأجدادِ دونه أبٌّ أقربُ إلى المزوَّجة منه، فإذا لم يكن آباءً فلا ولاية لأحدٍ مع الإخوة، وإذا اجتمع الإخوة فبنو

(١) سبق لنا تخريجه.

الأبِ والأُمُّ أولى من بَنِي الأبِ، فإذا لم يكن بنو أُمِّ وأبِ فبنو الأبِ أولى من غيرهم، ولا ولاية لبني الأُمِّ، ولا لجدِّ أبي أم إن لم يكن عصبه؛ لأن الولاية للعصبة»<sup>(١)</sup>.

قال الإمام الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «قال الإمام ابن بطال: «اختلفوا في الولي، فقال الجمهور - ومنهم مالك والثوري والليث والشافعي وغيرهم - : الأولياء في النكاح هم العصبة، وليس للخال ولا والدِ الأم ولا الإخوة من الأم ونحو هؤلاء ولاية، وعند الحنفية: هم من الأولياء، واحتج الأبهريُّ بأن الذي يرث الولاء هم العصبة دون ذوي الأرحام، وقال: فذلك عقدة النكاح»<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله

(١) كتاب الأم (م ٣، ج ٥، ص ١٤) دار الفكر.

(٢) فتح الباري: (٩ / ١٨٧).

الخِرَقِي (المتوفى ٣٣٤هـ) - رحمه الله - في مختصره مع «المغني»<sup>(١)</sup>: «وأحقُّ الناس بنكاح المرأة الحرَّة أبوها ثم أبوه وإن علا، ثم ابنها وابنه وإن سفل، ثم أخوها لأبيها وأمها، والأخ للأب مثله، ثم أولادهم وإن سفلوا، ثم العمومة، ثم أولادهم وإن سفلوا، ثم عمومة الأب، ثم المولى المنعم، ثم أقرب عصبته به ثم السلطان».

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الله التُّمَرَتَاشِي - رحمه الله - في «تنوير الأبصار»: «الولي في النكاح: العصبية بنفسه بلا توسطة أنثى، على ترتيب الإرث والحجب»<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ ابن عبد البر - رحمه الله -: «أجمع العلماء على أن الولي المذكور بالإشارة إليه في هذا الحديث هو:

(١) مختصر الخرقى مع المغني: (ج٧ ص ٣٤٦-٣٥٠) دار الفكر.

(٢) تنوير الأبصار (٤ / ١٩١).

الولي من النسب والعصبة، واختلفوا في غير العصبة»<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام ابن حزم في «المحلى»: «ولا يحل للمرأة نكاح - ثيباً كانت أو بكرًا - إلا بإذن وليها: الأب، أو الإخوة، أو الجد، أو الأعمام، أو بني الأعمام، وإن بعدوا الأقرب فالأقرب أولى... وليس ولد المرأة ولياً لها إلا أن يكون ابن عمها، ولا يكون في القوم أقرب إليها منه، ومعنى ذلك أن يأذن لها في الزواج، فإن أبى أولياؤها من الإذن لها زوّجها السلطان»<sup>(٢)</sup>.

### من يزوّج المرأة إذا غاب الوليُّ؟

اختلف أهل العلم فيما إذا غاب الولي، هل تنتقل الولاية إلى الأبعد أو إلى السلطان؟

(١) الاستذكار (ج٦ ص ٢٢) ط مؤسسة النداء.

(٢) المحلى بالآثار (ج٩ ص ٤٥١).

فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: «تنتقل الولاية إلى الأبعد إن كانت الغيبة منقطعة»، والمعتمد في المذهب الشافعي: أن الولي إذا غاب إلى مرحلتين وهي مسافة قصر الصلاة أو أكثر، ولم يحكم بموته، وليس له وكيل حاضر في التزويج، زوّجها السلطان.

وحكى ابن القاصّ قولاً آخر: أن الولاية تنتقل إلى من بعده من الأولياء، وليس بمشهور في المذهب<sup>(١)</sup>.

ولكن يندب للحاكم أن يُحضّر عصبتها ويستأذنهم، أو يرد العقد إليهم؛ ليخرج من الخلاف.

تحقيق المسألة: أن الغيبة قسمان :

- ١ - منقطعة.      ٢ - غير منقطعة.

---

(١) البيان للعمراني (ج ٩ ص ١٧٦).

## تحديد الغيبة المنقطعة وغير المنقطعة

قال الإمام ابن قدامة في المغني<sup>(١)</sup>: «الفصل الثاني: في الغيبة المنقطعة التي يجوز للأبعد التزويج في مثلها، ففي قول الخرقى هي: «مَنْ لا يصل إليه الكتاب، أو يصل فلا يُجيب عنه؛ لأن مثل هذا تتعذر مراجعته بالكلية، فتكون منقطعة، أي: ينقطع عن إمكان تزويجها».

وقال القاضي: «يجب أن يكون حد المسافة ألا تردّ القوافل فيه في السّنة إلا مرّة؛ لأن الكفء ينتظر سنة ولا ينتظر أكثر منها، فيلحق الضرر بترك تزويجها».

وقد قال الإمام أحمد في موضع: «إذا كان الأب بعيد السفر يزوج الأخ».

قال الإمام أبو الخطاب: «فيحتمل أنه أراد بالسفر البعيد

---

(١) المغني (ج ٧ ص ٣٧٠).

ما تقصر فيه الصلاة؛ لأن ذلك هو السفر الذي عُلِّقت عليه الأحكام».

وذهب أبو بكر إلى أن حدها: ما لا يقع إلا بكلفة ومشقة؛ لأن أحمد قال: «إذالم يكن وليّ حاضر من عصبتها كُتب إليهم حتى يأذنوا، إلّا أن تكون غيبة منقطعة لاتدرك إلّا بكلفة ومشقة، فالسلطان ولي من لا وليّ له».

وهذا القول إن شاء الله تعالى أقربها إلى الصواب؛ فإن التحديدات بابها التوقيف، ولا توقيف في هذه المسألة، فتردُّ إلى ما يتعارفه الناس بينهم، مما لم تجر العادة بالإنظار فيه، ويلحق المرأة الضرر بمنعها من التزويج في مثله»<sup>(١)</sup>.

فإذا كان حد الغيبة المنقطعة هكذا، فغير المنقطعة ما سوى ذلك.

(١) المغني (ج ٧ ص ٣٧١) دار الفكر.



فإذا كان الولي غائبًا غيبةً غير منقطعة، فإنه يجب انتظاره، أو مراسلته ومكاتبته، حتى يقدم أو يوكل.

قال الإمام ابن حزم: «ورَوينا عن الحجاج بن المنهال نا أبو هلال قال: سألت الحسن فقلت: أبا سعيد، امرأةً خطبها رجل ووليُّها غائب بسجستان، ووليُّها هاهنا وليٌّ، أيزوجها وليٌّ وليها؟ قال: لا، ولكن اكتبوا له، فقلت له: إن الخاطب لا يصبر، قال: فليصبر، قال له رجل: إلى متى يصبر؟ قال: يصبر كما صبر أهل الكهف.

وهو قول جابر بن زيد، ومكحول، وهو قول ابن شبرمة، وابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، والحسن بن يحيى، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيدة، وابن المبارك»<sup>(١)</sup>.

---

(١) المحلي (ج ٩ ص ٤٥٤).

وقال الإمام ابن قدامة في «المغني»: «وظاهر كلام أحمد أنه إذا كانت الغيبة غير منقطعة أنه ينتظر ويراسل حتى يقدم أو يوكل»<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام ابن حزم في «المحلى»: «وأما إذا كان الولي غائبًا، فلا بد من انتظاره، فإن قالوا: إن ذلك يضر بها قلنا: الضرورة لا تبيح الفروج»<sup>(٢)</sup>.

قا: الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر المكي الهيثمي المتوفى: (سنة ٩٧٤هـ) في «الفتاوي الفقهية الكبرى»:

«ونقول: إن سهلت مراجعة أحدهما - أعني الولي أو الحاكم إذا غابا إلى مرحلتين فأكثر - تعيّن، أي:

(١) المغني (ج ٩ ص ١٦٠).

(٢) المحلى (ج ٩ ص ٣٢).

المراجعة، ولم يَجْزَ لها أن تُؤلِّيَ عدلاً يزوّجها؛ لأنه إنما جاز لها ذلك للضرورة، وعند مراجعة الولي أو الحاكم إن لم يوجد الولي لا ضرورة»<sup>(١)</sup>.

قال الإمام الشافعي: «ولا يزوّجها - يعني السلطان - ما لم يشهد شاهدان أنه ليس لها وليّ حاضر، وليست في نكاح أحد ولا عدته»<sup>(٢)</sup>.

من هو السلطان الذي يجوز له التزويج؟

السلطان: الإمام ونوّابه.

قال الإمام ابن قدامة في «المغني»: «لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أن للسلطان ولاية تزويج المرأة عند عدم

---

(١) الفتاوي الفقهية الكبرى (ج٤ ص ١٤).

(٣) البيان في مذهب الإمام الشافعي (ج٩ ص ١٧٧).

أوليائها أو عضلهم».

وقال: «فصل: والسلطان هنا هو الإمام أو الحاكم أو من فوّض إليه...»، وبيّن أنه القاضي<sup>(١)</sup>.

«والمراد بالسلطان: كلّ من له سلطنة وولاية على المرأة، عامًّا كان كالإمام، أو خاصًّا كالقاضي والمتولي لعقود الأنكحة أو هذا النكاح بخصوصه»<sup>(٢)</sup>.



(١) المغني (ج ٧ ص ٣٥٠-٣٥١).

(٢) حاشية الباجوري (ج ٣ ص ٣٦٤).

## حكم نكاح المرأة التي لم يكن لها ولي

قال الإمام ابن حزم في «المحلى»: «وصحَّ عن ابن سيرين في امرأة لا وليَّ لها، فولَّت رجلاً أمرها، فزوَّجها، قال ابن سيرين: لا بأس بذلك، المؤمنون بعضهم أولياء بعض»<sup>(١)</sup>.

وروى يونس بن عبد الأعلى عن الإمام الشافعي: «إذا كان في الرفقة امرأة لا ولي لها، فولَّت أمرها رجلاً فزوَّجها، جاز»، وعلَّل بقاعدة: «إذا ضاق الأمر اتسع»<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام ابن قدامة في «المغني»: «فإن لم يوجد للمرأة ولي ولا سلطان، عن أحمد ما يدل على أنه يزوجه رجل عدل بإذنها»<sup>(٣)</sup>.



(١) المحلى (ج ٩ ص ٤٥٤).

(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى (ج ٤ ص ١٣).

(٣) المغني (ج ٧ ص ٣٥٢).

## الفرق بين التحكيم والتولية

أولاً: مسألة التحكيم

قال عبد الحميد الشرواني: «اعلم أن مسألتى التحكيم والتولية فيهما تناقض واضطراب، نشأ من خلطٍ إحداهما بالأخرى واعتقادٍ اتحادهما، والتحقيق: أنهما مسألتان لكل منهما شروط تخصُّها.

فمن شروط التحكيم:

١- صدوره من الزوجين.

٢- وأهلية المحكِّم للقضاء في الواقعة.

ولا يكفي مجرد كونه عدلاً، خلافاً لما في شرح الروض،

في باب القضاء؛ من الإكتفاء بالعدالة، وممن نبّه على ذلك

الولي أبوزرعة في تحريره.

٣- وفقد الوليِّ الخاصِّ بموت ونحوه، لا بغيبة ولوفوق

مسافة القصر.

ووقع لبعض المتأخرين جوازه مع غيبته وهو ممنوع؛ إذ الكلام في التحكيم مع وجود القاضي، ولا ينوب المحكم عن الغائب بخلاف القاضي، فهذه مسألة التحكيم<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: مسألة التولية

قال الشرواني: «وأما مسألة التولية وهي: تولية المرأة وحدها عدلاً في تزويجها فيشترط فيها:  
فقد الولي الخاص والعام.

فيجوز للمرأة إذا كانت في سفر، أو حضر وبُعِدَت القضاة عن البادية التي هي فيها، ولم يكن هناك من يصلح للتحكيم، أن تولّي أمرها عدلاً، كما نص عليه الشافعي، وأجاب في ذلك

---

(١) حواشي الشرواني على التحفة: (ج٧، ص ٢٣٧)، نقلاً عن فتاوى ابن زياد اليميني.

بقوله: «إذا ضاق الأمر اتَّسع»، وبقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(١)</sup>.

ولو منعنا كلَّ مَنْ لا وليَّ لها مِنَ النِّكاح مطلقاً، حتى تنتقل إلى بلد الحاكم، لأدَّى إلى حرج شديد ومشقة تعم من كان بذلك القطر، وربما أدَّى المنع إلى الوقوع في الفساد»<sup>(٢)</sup>.



(١) سور الحج، الآية ٧٨.

(٢) حواشي الشرواني على التحفة: (ج٧، ص ٢٣٧)، نقلاً عن فتاوى ابن زياد اليميني. وهذا نقل عزيز يستحق أن يكتب بماء الذهب.



حكم الأولاد التي وُلدت في النكاح بغير ولي  
وماذا يصنع الزوجان بعدما عَلِمَا أن النكاح غير صحيح؟  
قال الإمام ابن قدامة في «المغني» بعدما تكلم عن النكاح  
بلا ولي:

«فإذا ثبت هذا، فإن مَنْ اعتقد حِلَّهُ فليس عليه إثم ولا  
أدب - أي: ولا تأديب -؛ لأنه من المسائل المختلف فيها،  
وَمَنْ اعتقد حرمة أثم وأدب، وإن أتت بولد منه لحقه نسبه في  
الحالين»<sup>(١)</sup>.

قال الإمام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (المتوفى  
٣١٨هـ):

«باب إبطال النكاح بغير ولي. نا علي بن عبد الله قال: نا  
أبو غسان قال: نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن

---

(١) المغني (ج ٧ ص ٣٤٥).

أبيه عن النبي ﷺ قال: «لأنكاح بغير ولي».

قال أبو بكر: فالنكاح لا يجوز إلا بولي، والأولياء العصبية، فإن لم يكن وليٌّ فالسلطان وليٌّ من لا وليَّ له، فإن نكحت امرأةً بغير إذن وليِّها - أو السلطان إن لم يكن لها وليٌّ - فالنكاح باطل، فإن لم يصبها فُرَّقَ بينهما، فإن أصابها فلها مهرٌ مثلها بما استحلَّ من فرجها، ويُلحق به ولد إن ولدته، وتكون عليها العدة، وله أن ينكحها نكاحًا مستأنفًا صحيحًا»<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (المتوفى ٤٥٠هـ) بعد ما تكلم عن النكاح بغير ولي:

«فصل: وإذا كانا جاهلين بتحريم النكاح بغير ولي فلا

(١) الإقناع (ص ١٤٦).

حدَّ عليهما؛ لأنَّ الجهل بالتحريم أقوى شبهة، وقد قال النبي ﷺ: «ادروا الحدود بالشبهات» ... إلى أن قال: «يتعلق على هذه الإصابة من الأحكام ما يتعلق على النكاح الصحيح إلا في المُقام عليه، فيوجب العدة، ويلحق بالنسب، ويحرم به تحريم المصاهرة»<sup>(١)</sup>.

قال الإمام المحدث الفقيه الحسين بن مسعود المشهور بـ«البغوي» في «شرح السنة»: «في قوله ﷺ: «فنكاحها باطل» دليل على أن العقد لا يكون موقوفاً على إجازة الولي . وفي قوله: «إن أصابها فلها مهر المثل» دليل على أن وطء الشبهة يوجب مهر المثل، ولا يجب به الحدُّ، ويثبت النسب»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الحاوي (ج ١ ص ٧٢) دار الفكر.

(٢) شرح السنة: (ج ٩ ص ٤٢) ط: المكتب الإسلامي.

قال الإمام ابن عبد البر: «وأما الشافعي فالنكاح عنده بغير وليٍّ مفسوخ قبل الدخول وبعده، طال الأمد أو لم يطل، ولا يتوارثان إن مات أحدهما»<sup>(١)</sup>.

قال إسحاق بن راهويه<sup>(٢)</sup>: «كلما طلقها وقد عقد النكاح بغير وليٍّ، لم يقع عليها طلاق، ولا يقع عليهما ميراث؛ لأن النبي ﷺ قال: «فنكاحها باطل» ثلاثاً، والباطل مفسوخ فلا يحتاج إلى فسخ حاكم ولا غيره»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ محمد نجيب مطيعي في «تكملة المجموع شرح المذهب»: «إن هذا الوطء بين الزنا والوطء في النكاح الصحيح، وشَبَّهه بالوطء في النكاح الصحيح أكثر، بدليل أنه

(١) الاستذكار (ج ٦ ص: ٢٥)، دار مؤسسة النداء. نقل عزيز جداً.

(٢) قال الحافظ عنه: «ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل مات ٢٣٨هـ».

(٣) الاستذكار (ج ٦، ص: ٢٦) ط: مؤسسة النداء.

يجب فيه: المهر، والعدة، ويلحق به النسب، وإنما يشبه الزنا بتحريم الوطء لا غير»<sup>(١)</sup>.

قال الإمام الشافعي بعد أن ذكر حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل»: «وفي قول النبي ﷺ البيان من أن العقد إذا وقعت بغير وليٍّ فهي منفسخة؛ لقول الرسول ﷺ: «فنكاحها باطل»، والباطل لا يكون حقاً إلا بتجديد نكاح غيره، ولا يجوز لو أجازته الولي أبداً؛ لأنه إذا انعقد النكاح باطلاً لم يكن حقاً إلا بأن يعقد عقداً جديداً غير باطل، وفي السنة دلالة على أن الإصابة إذا كانت بالشبهة فيها المهر، ودرء الحد؛ لأنه لم يذكر حداً»<sup>(٢)</sup>.



(١) تكملة المجموع شرح المذهب (ج ١٨ ص ١٦٩).

(٢) الأم (ج ٣ ص ١٨٥).

## شبهات والجواب عنها

### الشبهة الأولى:

قال المبطلون: يصح نكاح المرأة إذا وُلَّت أمرها رجلاً؛ لأن يونس بن عبد الأعلى روى عن الشافعي رحمته الله أنه قال: إذا كان في الرفقة امرأة لا وليَّ لها، فولَّت أمرها رجلاً فزوَّجها جاز. واختاره الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله تعالى. وهي أقوى شبهة عندهم.

### الجواب عنها من ثلاثة أوجه:

#### الوجه الأول:

ليس هذا بدليل! إنما الدليل الذي يثبت به التحليل والتحريم: الكتاب والسنة الثابتة، والإجماع، والقياس.

#### الوجه الثاني:

أن ثبوت هذا القول عن الشافعي فيه نظر؛ لأنه مخالف

لما هو منصوص في كتبه؛ لذا أنكر بعض أئمة الشافعية، كـ«تقي الدين السبكي، والولي العراقي، والشاشي، وابن القطان»<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ ولي الدين العراقي: «سُئِلْتُ عن امرأة أراد معتقها أن يتزوج بها، وليس لها ولي من جهة النسب، وهما في بلد بها قضاة متعددون، فلم يترافعا إلى أحد منهم، بل حكما شخصاً، فعقد نكاحه عليها، فهل النكاح صحيح أم لا؟ وهل يستمر الحال بينهما أم يجب على الحاكم التفريق بينهما؟

فأجبت بأن النكاح المذكور باطل؛ فإن النص الذي حكاه يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال: «إذا كان في الرفقة امرأة لا ولي لها، فولت أمرها رجلاً حتى يزوجهما، جاز» متوقف في ثبوته؛ فإنه لم ينقله أهل

---

(١) الفتاوى الفقهية الكبرى (ج ٤ ص ١٢-١٣).

التحقيق من أصحاب الشافعي»<sup>(١)</sup>.

### الوجه الثالث:

أن الذين استدلوا بهذا الاثر وضعوه في غير محله، وحرّفوا الكلم عن مواضعه، وذلك يتضح من صورة السؤال، حيث سئل عن امرأة لا ولي لها، ولم يُسأل عن امرأة معها وليها ويريد اللصوص أن يختطفوها! وذلك تحيّل منهم، والتحيّل من صفات المغضوب عليهم، ولا يزيد المحرم إلا تحريمًا وغلظة، قال ﷺ: «قاتل الله اليهود لما حرّم عليهم شحومها جملوه ثم باعوه وأكلوا ثمنه»، متفق عليه.

وتحقيق المسألة: ما وصفه الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي وغيره.

---

(١) فتاوى العراقي، للحافظ ولي الدين أبي زرعة العراقي، (ص ٣٣٧).



قال الإمام ابن حجر: «لو لم يكن لها وليّ - قال بعضهم: أصلاً، وهو الظاهر، وقال بعضهم: يمكن الرجوع إليه، أي: يسهل عادةً كما هو ظاهر - جاز لها أن تفوّض مع خاطبها أمرها إلى مجتهد عدل، ولو مع وجود الحاكم المجتهد، أو إلى عدل غير مجتهد ولو مع وجود مجتهد غير قاض، فيزوّجها لا مع وجود حاكم ولو غير أهل، كما حرّره في شرح الإرشاد»<sup>(١)</sup>.

قال عبد الحميد الشرواني: «اعلم أن مسألتَي التحكيم والتولية فيهما تناقض واضطراب، نشأ من خلط إحداهما بالأخرى، واعتقاد اتحادهما، والتحقيق أنهما مسألتان لكل منهما شروط تخصّها.

فمن شروط التحكيم:

---

(١) تحفة المحتاج (ج٣ ص ٢٤٤) ط: مكتبة الثقافة الدينية.

١- صدوره من الزوجين

٢- وأهلية المُحَكَّم للقضاء في الواقعة

ولا يكفي مجرد كونه عدلاً خلافاً لما في «شرح الروض»  
في باب القضاء من الإكتفاء بالعدالة، وممن نبّه على ذلك  
الولي أبو زرعة في تحريره.

٣- وفقد الوليّ الخاص بموت ونحوه، لا بغيبة ولوفوق  
مسافة القصر.

ووقع لبعض المتأخرين جوازه مع غيبته وهو ممنوع؛ إذ  
الكلام في التحكيم مع وجود القاضي، ولا ينوب المحكّم عن  
الغائب، بخلاف القاضي. فهذه مسألة التحكيم.

وأما مسألة التولية: وهي تولية المرأة وحدها عدلاً في  
تزويجها، فيشترط فيها:

- فقد الوليّ الخاص والعام.

فيجوز للمرأة إذا كانت في سفر، أو حضر وبُعِدَت القضاة

عن البادية التي هي فيها، ولم يكن هناك مَنْ يصلح للتحكيم  
أن تولّي أمرها عدلاً، كما نص عليه الشافعي، وأجاب في ذلك  
بقوله: «إذا ضاق الأمر اتسع»، وبقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ  
عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(١)</sup>

ولو منعنا كلَّ من لا وليَّ لها من النكاح مطلقاً، حتى  
تنتقل إلى بلد الحاكم، لأدّى إلى حرج شديد ومشقة تعمُّ مَنْ  
كان بذلك القطر، وربما أدّى المنع إلى الوقوع في الفساد»<sup>(٢)</sup>.

### الشبهة الثانية:

أن عائشة رضي الله عنها كانت تجيز النكاح بغير ولي!  
كما روى مالك أنها زوّجت بنتَ عبد الرحمن أخيها وهو

(١) سورة الحج، الآية ٧٨.

(٢) حواشي الشرواني (ج-٧، ص: ٢٣٧).

غائب، فلما قدم قال: مثلي يُفتات عليه في بناته؟

الجواب:

أولاً: العبرة بما روى الراوي لا برأيه.

ثانياً: أجيب كما قال الحافظ: «بأنه لم يَرِدْ في الخبر التصريح بأنها باشرت العقد، فقد يحتمل أن تكون البنت المذكورة ثيباً، ودعت إلى كفاء وأبوها غائب، فانتقلت الولاية إلى الوليِّ الأبعد أو إلى السلطان.

وقد صح عن عائشة أنها أنكحت رجلاً من بني أخيها، وضربت بينهم بستر، ثم تكلمت حتى إذا لم يَبْقَ إلا العقد أمرت رجلاً، فأنكح ثم قالت: «ليس إلى النساء نكاح»<sup>(١)</sup>.

قال أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (المتوفى ٣٧٠هـ) في «الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي»: «

(١) فتح الباري (ج ٩ ص ٢٣٣) دار السلام.

«وأحسن ما جاء في تاويل حديث عائشة رضي الله عنها وتزويجها ابنة عبد الرحمن بن أبي بكر دونه: أن عائشة كان رأيها: أن الولي الأقرب إذا غاب فللولي الأبعد أن يزوّج، وأنها أحضرت أخا هذه الجارية فعقد عليها، وعائشة رضي الله عنها حاضرة، وبأمرها كان العقد، فنسب التزويج إليها، ودل على هذا مارواه ابن جريج عن القاسم بن محمد أو غيره قال: كانت عائشة رضي الله عنها إذا هوي الفتى من أهل بيتها فتاةً من أهل بيتها، أحضرت الوليّ وخطبت، ثم قالت للولي: زوّج؛ فإن النساء لا يلين من العقد شيئاً»<sup>(١)</sup>.

### الشبهة الثالثة:

تزوج النبي ﷺ بعض أزواجه من غير وليها.

(١) الزاهر (ص ٤١٠) دار البشائر.

الجواب عن هذه الشبهة من وجهين:

أحدهما: أن هذا القول باطل البتة! ما تزوّج النبي ﷺ أمهات المؤمنين إلّا من أهاليهن سوى زينب بنت جحش، ويدل على ذلك ما رواه البخاري من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن زينب بنت جحش كانت تفخر على أزواج النبي ﷺ فتقول: «زوّجكنّ أهاليكنّ، وزوّجني الله من فوق سبع سموات»<sup>(١)</sup>.

والوجه الثاني: أن من خصائص النبي ﷺ أن يتزوّج بغير ولي ولا شهود، وعلى ذلك دلّ كتاب الله، وفهم منه أهل العلم.

قال الإمام محمد بن جرير الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِيْ أَزْوَاجِهِمْ﴾: «يقول تعالى

(١) صحيح البخاري، برقم الحديث: (٧٤٢٠).

ذكره: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾ إذا أرادوا نكاحهنّ مما لم نفرضه عليك، ومما خصصناهم به من الحكم في ذلك دونك، وهو: أنّا فرضنا عليهم أنه لا يحلّ لهم عقد نكاح على حرة مسلمة إلا بولي عصبه وشهود عدول، ولا يحلّ لهم منهنّ أكثر من أربع».

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي: «خصّ الله تعالى رسوله في أحكام الشريعة بمعانٍ لم يشاركه فيها أحد، في باب الفرض والتحريم والتحليل، مزية على الأمة وهيبة له ومرتبة خُصّ بها، ففُرضت عليه أشياء ما فرضت على غيره، وحُرِّمت عليه أفعال لم تحرم عليهم، وحُلِّلت له أشياء لم تحلل لهم، منها متفق عليه، ومنها مختلف فيه».

فعُدّ ما أحلّ الله له خاصة، إلى أن قال: «الخامس: النكاح بلفظ الهبة. السادس: النكاح بغير الولي. السابع:

النكاح بغير صداق»<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي:  
«وكان النكاح ينعقد في حقه ﷺ بمعنى الهبة من غير ولي ولا  
شهود ولا مهر، وكان ذلك من خصائصه ﷺ في النكاح، لقوله  
تعالى: ﴿ خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾، كالزيادة على  
الأربع، ووجوب تخيير النساء كان من خصائصه، ولا  
مشاركة لأحد معه فيه»<sup>(٢)</sup>.

فمن قال: فأنا أقتدي بتزوجه ﷺ بلا ولي، فقد أحل ما  
حرّمه الله، وجمع بين ما فرّق الله بينه، وكفى به إثماً.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (ج١٧، ص ١٨٥-١٨٧) مؤسسة الرسالة.

(٢) معالم التنزيل: (ج٣ ص ٥٧٤) ط: دار طيبة. وكذلك الماوردي في الحاوي (ج٩ ص ١٣٢) ط: دار الكتب العلمية، وكذلك الحافظ في فتح الباري (ج٩ ص ٢٣٨) ط: دار السلام.



### الشبهة الرابعة:

المرأة التي وهبت نفسها للنبي ﷺ ، ثم زوّجها للرجل.  
فقالوا: إنّ النبي ﷺ ليس وليّاً لها.

الجواب: أنّ هذا الكلام بعيد عمّا فهم أهل العلم من هذا  
الحديث؛ لأن النبي ﷺ إمام المسلمين، والإمام وليّ من لا  
ولي له، وهذه المرأة لا وليّ لها.

قال الإمام البخاري في صحيحه: «باب، السلطان وليّ؛  
لقول النبي ﷺ: «زوّجناكها بما معك من القرآن».

### الشبهة الخامسة:

الاستدلال بقصة المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ، وهي: رجل  
يتزوّج امرأة هو وليّها.

الجواب: هذه القصة خارجة عمّا كنا نتحدث عنه؛ لأنّ  
النزاع كان في امرأة اختطفت عن وليها، وهذه القصة في رجل

يتزوَّج امرأةً هو وليها، ويكفيها عن إثبات ذلك بيان القصة، قال الإمام البخاري في صحيحه: «باب إذا كان الوليُّ هو الخاطب. وخطب المغيرة بن شعبة امرأةً هو أولى الناس بها، فأمر رجلاً فزوَّجه.

وقال عبد الرحمن بن عوف لأم حكيم بنت قارظ: أتجعلين أمركِ إليّ؟ قالت: نعم، فقال: قد تزوّجتكِ. وقال عطاء: ليشهد أني قد نكحتك، أو ليأمر رجلاً من عشيرتها».

وقال الإمام الحافظ ابن جحر في شرحه: «الذي يظهر من صنيعه أنه يرى الجواز، فإن الآثار التي فيها أمرُ الوليِّ غيره أن يزوّجه ليس فيها التصريح بالمنع من تزويجه نفسه، وقد ورد في الترجمة أثر عطاء الدّال على الجواز، وإن كان الأولى عنده ألا يتولّى أحد طرفي العقد».

## الشبهة السادسة:

مارواه مالك في «الموطأ»<sup>(١)</sup> والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٢)</sup> عن سعيد بن المسيّب، يقول عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه قال: «لا تُنكح المرأة إلا بإذن وليّها أو ذي الرّأي من أهلها أو السّلطان».

الجواب: قال الإمام ابن عبد البر في «الاستذكار»<sup>(٣)</sup>:  
«قول عمر هذا اختلف فيه أصحابنا على قولين:

فمنهم من قال: إنّ قوله: «وليّها أو ذوي الرّأي من أهلها أو السّلطان»، أنّ كلّ واحدٍ من هؤلاء جائزٌ إنكاحه، ونافذٌ فعله، إذا أصاب وجه الصّواب من الكفاءة والصّلاح.

(١) الموطأ (ج ٢ ص ٢٩) دار الغرب الإسلامي.

(٢) السنن الكبرى (ج ٤ ص ١٠٢) برقم: (١٣٧٥٧)، تحقيق: أ.د.

عبدالله بن عبدالمحسن التركي.

(٣) الاستذكار (ج ٦ ص ١٩-٢٠).

وقال آخرون: أراد بقوله: «وليَّها» أقرب الأولياء وأقعدهم بها، وأرادَ بقوله: «ذوي الرَّأي من أهلها» عصبتها أولي الرَّأي وإن بُعدوا منها في النَّسب، إذا لم يكن الوليُّ الأقربُ، وكذلك السُّلطانُ إذا لم يكن وليُّ قريبٍ ولا بعيدٍ، وجعلوا قولَ عمرَ هذا على التَّرتيب لا على التَّخيير.

قال الإمام الماوردي في «الحاوي»<sup>(١)</sup>: «وأما عمر فرُوي عنه أنه قال: «لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها، أو ذي الرَّأي من أهلها، أو السلطان»، وفيه تأويلان:

أحدهما: «إلا بإذن وليها» إن كان واحداً، «أو ذي الرَّأي من أهلها» إن كانوا جماعةً.

الثاني: «بإذن وليها» إن كان لها ولي، فإن لم يكن لها وليٌّ زوّجها السلطان بِمَشُورَةِ ذي الرَّأي من أهلها وذوي

---

(١) الحاوي (ج ٩ ص ٤٢). نقل عزيز.

أَرْحَامِهَا، فهذا قول من ذكرنا من الصَّحابة، وليس في التَّابعين مخالفٌ فثبت أنَّه إجماعٌ».

فثبت بهذا من كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وأقوال أهل العلم من السلف والخلف، أنه لا بدَّ من الوليِّ الخاص أو السلطان في صحة النكاح الشرعي، وأن الذين يصيحون من هنا وهناك ويُجَرِّثُونَ لصوص الناس على العبث بحرمت الدين وانتهاك الحرمات والفروج، عليهم أن يتقوا الله في أنفسهم، فإنهم لا يضرّون إلا أنفسهم، ولا يضرّون دين الله، وأن ينظروا في الوعيد الوارد عن رسول الله ﷺ، بقوله: «مَنْ أُفْتِيَ بفتيا غير ثبّت، فإنما إثمُه على من أفتاه»<sup>(١)</sup>.

وليعلم هؤلاء أن من زعم أن رسول الله ﷺ تزوّج بعض نسائه بما يسمى بـ«نكاح المسافة»، فقد تناول على منصب

---

(١) سنن ابن ماجه، برقم: (٥٣).

النبوة وشرفها، ونسب إليه المنقصة، وقد اتفقت كلمة أهل الإسلام على كفر من نسب إليه المنقصة وتحتم قتله.

ألا فليكن هؤلاء عن هذه العمايات والضلالات، وإلا فإننا ندعوهم إلى المباهلات والملاعنات.

هذا آخر ما أردت إيراده في هذه الكلمة المتواضعة.

وأسأل الله العون والتوفيق، وصلى الله على نبينا محمد.



## فهرس الموضوعات

المقدمة .....	٥
اشتراط الولي في النكاح .....	٨
أدلة الجمهور .....	١٣
أولاً: الكتاب .....	١٣
ثانياً: الأدلة من السنة .....	١٩
ثالثاً: الآثار الواردة في اشتراط الولي في النكاح .....	٢٢
رابعاً: أقوال أهل العلم .....	٢٤
من هو الولي ؟ .....	٢٦
من يزوّج المرأة إذا غاب الولي ؟ .....	٢٩
تحديد الغيبة المنقطعة وغير المنقطعة .....	٣١
من هو السلطان الذي يجوز له التزويج ؟ .....	٣٥
حكم نكاح المرأة التي لم يكن لها ولي .....	٣٧
الفرق بين التحكيم والتولية .....	٣٨
أولاً: مسألة التحكيم .....	٣٨

- ثانياً: مسألة التولية ..... ٣٩
- حكم الأولاد التي وُلدت في النكاح بغير ولي ..... ٤١
- شبّهات والجواب عنها ..... ٤٦
- الشبهة الأولى: ..... ٤٦
- الجواب عنها من ثلاثة أوجه: ..... ٤٦
- الشبهة الثانية: ..... ٥١
- الشبهة الثالثة: ..... ٥٣
- الشبهة الرابعة: ..... ٥٧
- الشبهة الخامسة: ..... ٥٧
- الشبهة السادسة: ..... ٥٩

